الفصل الثامن

إسرائيل وسلاح السامية ومشانق الهولوكوست

* إسرائيل جاهزة لإشهار سلاح معاداة السامية فى أى وقت * إسرائيل تحلم بهولوكوست نمساوية ونازية جديدة * وهل تقبل إسرائيل أن ندرس مَحارقها لتلاميذنا؟ * لو كتب هذا النقد غير الإسرائيليين .. لعوقبوا * هل سيطبق قانون معاداة السامية على مسيحيى أمريكا الإنجيليين

إسرائيل جاهزة لإشهار سلاح معاداة السامية فى أى وقت

أثارت الممارسات الوحشية الإسرائيلية، فى مواجهة انتفاضة أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة موجة هائلة من الانتقادات لم يَسبق لها مثيل ضد الحكومة الإسرائيلية، مما جعلها تلجأ فى الآونة الأخيرة إلى إبداء استيائها لكل ما يبدر عن أجهزة الإعلام العالمية من نظرة متعاطفة أو محايدة فى مجال التحليل أو التعليق على أو حتى الإشارة إلى ما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة، ووصفه بأنه «موجة جديدة من معاداة السامية». ومن الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية قد دأبت منذ منتصف الخمسينيات (القرن العشرين) على استخدام هذا السلاح فى مواجهة أية انتقادات توجه إلى سياستها، على أساس أنه ليس بالضرورة أن تكون معاداة السامية هى العداوة تجاه اليهود كيهود أو تجاه الدين اليهودى كدين، وإنما «أى اتجاه يُعارض سياسات أو مصالح الدولة اليهودية»، فأى انتقاد يوجه إلى الحكومة الإسرائيلية أو قادتها أو أى نظرة مُتعاطفة تجاه العرب أو الفلسطينيين يوصف بأنه «معاد للسامية»!!...

ولم تكتف «إسرائيل» بذلك بل عملت على نشر وتأكيد ما أطلقت عليه «مناهضة العرب للسامية»، تلك النظرية التى وضعها «يهود شافاط هركابى» رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق، والتى أصبحت، منذ ظهورها، أحد الركائز الأساسية التى تعتمد عليها أجهزة الإعلام الإسرائيلية لتبرير كافة أعمال التعسف والقهر والقتل التى تُمارسها الحكومة اليهودية، سواء فى حالة حربها ضد الدول العربية المجاورة لها منذ عام١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ أو فى حالة ممارستها العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب فى الأراضى العربية التى لا زالت تحتلها.

والمعنى اللغوى لتعبير «اللاسامية» أو «معاداة السامية» قُصد به قديمًا اتخاذ موقف

معاد من اليهود فى شرق وغرب أوروبا، وهو بذلك تعبير خاطئ ومضلل؛ لأن اليهود ليسوا وحدهم هم الساميين.

وكان الصحافى الألمانى «ولهلم مار» هو أول من استخدم مصطلح «معاداة السامية» عام ١٨٧٩ بعد انتهاء الحرب البروسية ـ الفرنسية، والتى نتج عنها انهيار الاقتصاد الألمانى وإفلاس الكثير من رجال المال الألمان مما جعلهم يلقون باللوم على اليهود باعتبارهم أنهم السبب فى حالة الضياع التى مرت بها البلاد. وقد استخدمت الصهيونية العالمية هذا التعبير فيما بعد لوصف كافة أنواع الذل والقهر والاستعلاء التى مورست ضد اليهود فى الدول الأوروبية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى قرب انتصاف القرن الحالى (العشرين)، وخاصة فى روسيا وفى ألمانيا النازية.

وموقف الشعوب الأوروبية، بشكل عام من اليهود لا يعود إلى تكوين تلك الشعوب وسلوكياتها ضد الآخرين فى الأساس الأول، وإنما يرجع إلى الحالة الغامضة التى كانت الجماعات اليهودية تعيشها بين أبناء تلك الشعوب.. هذه الحياة التى دفعت اليهود إلى عدم الاندماج مع الغير بدعوى أنهم ـ أى اليهود ـ مميزون من ناحية النوع ومختارون من ناحية الرب، بينما أدى انبلاج فجر القوميات فى أوروبا إلى اندماج أجناس مختلفة وديانات متعددة تحت راية الدول التى كانوا يعيشون على أرضها فأصبح ولاؤهم تجاه الوطن كُلاّ لا يتجزأ.. إلا الجاليات اليهودية التى رفضت وحدها السير فى الطريق نفسه، مما جعلها تعيش فى عزلة متشددة عن المجتمع المحيط بها.

ولأن اليهود كانوا يُصنفون أنفسهم كأمة مقابل الأمم الأوروبية، فقد رفضت الصهيونية العالمية الدعاوى القائلة بأن «الاندماج» هو الحل الأمثل لمشكلة معاداة السامية، وتمسكت بأن الحل هى إقامة وتأسيس دولة يهودية.

ويقودنا البحث العلمى وراء ظاهرة «اضطهاد اليهود» إلى البدء بإلقاء الضوء على يهود وسط وشرق أوروبا، لأن هذه المنطقة كانت منطقة التفاعلات والأحداث والأفكار التى قادت إلى ظهور الحركة الصهيونية. ففى ألمانيا ووسط أوروبا تعود مؤشرات الحياة اليهودية فيها إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، ولكن بتأثير ما لاقاه اليهود من قهر بسبب تمويلهم لبعض الحملات الصليبية الفاشلة هاجر عشرات الآلاف من الأسر اليهودية من ألمانيا ووسط أوروبا إلى منطقة شرق أوروبا، واستقر الكثير منها فى

بولندا . . أما فى روسيا وشرق أوروبا فيؤكد المؤرخون أن الكثير من اليهود وصلوا إلى هناك قبل عصر السيد المسيح بعدة قرون . وقد ساعدت الامتيازات الكثيرة التى حصل عليها اليهود فى شرق أوروبا مثل الحرية الدينية والإقرار بالحكم الذاتى الطائفى ، على تقوية وإنعاش حياتهم إلى درجة لم تكن متاحة لهم فى دول وسط أوروبا . ولقد ثبت بناء على شواهد تاريخية ودينية أن اليهود ، منذ وطئت أقدامهم القارة الأوروبية وحتى بداية هجراتهم إلى أرض فلسطين ، كانوا دائما يعيشون فى مكان مغلق عليهم ، منعزل عن باقى المجتمع المحيط بهم ، ومن الملاحظ أنهم خلال تلك الفترة مروا بنوعين مختلفين من الإقامة هما : العزل الاختيارى والعزل الإجبارى .

العزل الاختيارى . . عاش اليهود حتى منتصف القرن التاسع عشر داخل الدول الأوروبية فى إطار ما أطلق عليه «منطقة الاستيطان» وهى المناطق التى اختاروها لأماكن إقامتهم بمحض إرادتهم . وقد اتخذت مناطق الانعزال اليهودى مسميات متعددة منها . .

المُشتتل : أو المدينة الصغيرة ، وهى عبارة عن تجمع سكانى من اليهود يتروح عدد أفراده بين خمسة آلاف وعشرين ألف نسمة . وتدور الحياة فى المشتتل حول المعبد اليهودى والمسكن اليهودى حيث لا اختلاط مع الآخرين ، وكانت السوق هى المكان الوحيد الذى يلتقى فيه اليهود بالأغيار . والمُشتتل كما يصفه الأدباء والكتاب اليهود عبارة عن «مكان مكتظ بالسكان . . شوارعه ملتوية وقذرة وعادة ما ينفصل حضاريّا واجتماعيًا عن البيئة المحيطة به» .

القاهال : ويُقصد به المكان الذى يضم مجموعة كبيرة من أبناء الطائفة اليهودية ، ويمتاز «القاهال» عن «المُشتتل» بأنه مرخص له من قبل السلطات المحلية بالقيام بإجراءات عقد الزواج بين قاطنيه حسب الشريعة اليهودية ومرخص له أيضا بجمع الضرائب من المقيمين داخل حدوده نيابة عنها ، كما كان يُعهد إلى أحد كبرائهم بتمثيل أبناء هذا التجمع أمام السلطات .

الجيتو : وهو أشهر التسميات التى أطلقت على المناطق الانعزالية التى عاش فيها اليهود حتى أصبح أكثر شيوعًا من غيره من المسميات ، وقد أطلق هذا الاسم على تجمعات اليهود فى وسط وغرب أوروبا وبالذات فى إيطاليا وفرنسا . وصورة الجيتو أنه

عبارة عن حى لإقامة اليهود محاطًا بالأسوار وله بوابات وجسور تغلق أثناء الليل بمعرفة السلطات المحلية. ومن الثابت تاريخيًا أن الإقامة فى هذا الحى كانت بناء على طلبهم حتى لا يتعرضوا للإهانات والاستفزازات من جانب أبناء الإقليم الأصليين.

ولما تولى القيصر «نيقولا الأول» حكم روسيا عام ١٨٢٥ ـ وكان قد حدث قبل نهاية القرن الثامن عشر تقسيم لبولندا ترتب عليه ضم جزء من أراضيها يقطنه عدد كبير من اليهود إلى روسيا ـ أوضح منذ البداية أنه يعتبر أبناء الطائفة اليهودية «غُرباء» وعليهم أن يكيفوا حياتهم بسرعة مع أبناء البلاد وإلا كانت النتائج التى ستقع عليهم وخيمة. وحتى يدفعهم إلى الاندماج سن قانونًا لتجنيد اليهود إجباريًا ـ وكانوا مُعْفَيْن من هذه الخدمة قبل ذلك ـ على أن تكون مدة الخدمة بالنسبة لهم ٣١ عامًا كاملة، وكلف القيصر رؤساء التجمعات اليهودية بتزويد السلطات المحلية بأسماء اليهود لإدراجهم فى كشوف خدمة الجيش، كما حرم عليهم استخدام خدم من المسيحيين أو استخدام لغتهم الخاصة فى تحرير الوثائق الحكومية. وإمعانًا فى تخليص البلاد من الحياة الغامضة التى يحياها اليهود أصدر القيصر نيقولا أوامره عام ١٨٤٤ بإلغاء الأماكن التى يتجمع فيها اليهود، وأمر بأن يعيشوا بين المواطنين وأن يتعاملوا مع السلطات المحلية كأبناء البلاد الأصليين، وبذلك أصبحت الطائفة اليهودية لأول مرة تحت سلطة الإدارة الروسية مباشرة حتى «تحد من شرور أبنائها».

العزل الإجبارى

فى عام ١٨٥٥ أصدر البابا بولس الرابع نشرة بابوية تفرض العزل الإجبارى على اليهود ـ لأول مرة فى التاريخ ـ فى المكان الذى تُحدده السلطات المحلية، على أن يُحاط بسور يعزله عن المدن الواقعة تحت السلطة البابوية فى القارة الأوروبية، كما أمر بأن يميزوا بشارات معينة توضع على رءوسهم. . ومنذ ذلك التاريخ اتخذت جميع أماكن العزل اليهودية اسم «الجيتو». وليس معنى ذلك أن اليهود، قبل الأمر البابوى، كانوا مختلطين بأبناء البلاد، بل العكس هو الصحيح كما أوضحنا فالعزلة اليهودية كانت قائمة على مر العصور لأسباب دينية وأسباب اجتماعية، وبسبب انعدام الأمان لديهم كغرباء ومكروهين من بقية أفراد المجتمع. ويرجع السبب فى إصدار القرار البابوى إلى

شكوى الكثير من أبناء المدن الإيطالية والفرنسية من سلوكيات اليهود المريبة الغامضة وقيام البعض منهم بأعمال الدجل والشعوذة، بالإضافة إلى ممارساتهم المالية الربَوية التى أدت إلى إفلاس عدد من الأسر كان بعضها متربعًا على قمة الهرم الاجتماعىَ فى ذلك الوقت.

ترتب على القرار البابوى تَحول فى نظام حياة اليهودى الاجتماعى والاقتصادى والدينى.. نتج عنه ازدياد نسبة الكثافة السكانية داخل الأحياء اليهودية بسبب عدم موافقة السلطات المحلية على السماح بزيادة رُقعتها، مما أدى إلى انحطاط وتدهور المستوى الاجتماعى للحياة وإلى تفشى الأمراض.. وترك أثرًا عميقًا فى وجدان القاطنين فى تلك الأحياء، عمق من مساحة انفصالهم عن العالم الخارجى. كذلك تعمق الإحساس لدى اليهود بأن «الجيتو» هو المكان الوحيد الذى يُساعدهم على المحافظة على شريعتهم فكانوا بذلك يؤلفون مجتمعًا يحميهم من الاندماج فى الطوائف الأخرى.. ذلك الاندماج الذى إن حدث فسوف يؤدى إلى زوالهم مستقبلاً، بالإضافة إلى ذلك، حدت الإقامة الإجبارية فى «الجيتو» من أنشطة اليهود فى مجالات المال والتجارة والذهب مما أدى إلى تدهور وانهيار إمكاناتهم الاقتصادية بالتدريج، فى الوقت الذى بدأت فيه المجتمعات الأوروبية تطل على عصر الرفاهية.

العامل الدينى

لا يمكن استكمال عناصر الطابع الانعزالى للحياة اليهودية دون التعرض لأثر الدين اليهودى على الجوانب المختلفة لهذه الحياة.. فالقوانين الدينية اليهودية المختلفة الخاصة بنوع الطعام والصلاة وعادات الدفن والعديد من المحظورات التى تُحرم متاع الدنيا كما تُحرم الزواج المختلط والتى فرضها الحاخامات بتشدد لا يسمح بأى نوع من التجاوزات، هى التى عمقت من طابع العزلة اليهودية، لأنها كانت تهدف إلى تذكير اليهود دائمًا بانفصالهم وتفردهم وتميزهم عن الآخرين.. وهى ذاتها ـ تلك القوانين ـ التى لاقت الاستهزاء والاشمئزاز والإنكار من المحيطين بهم.

والدين اليهودى كدين سماوى يحتوى على تعاليم سماوية تَحض على فعل الخير ونبذ الشر، إلا أن اجتهادات الحاخامات فى التفسير أدخلت على الشريعة اليهودية،

كديانة، مجموعة من القواعد والتشريعات خلقت عند اليهود مبررات الانعزال عن الآخرين وعمقت لديهم عقيدة «شعب الله المختار» و «الشعب المقدس»، وغيرها من العقائد التى أكدت على مر الأجيال «انفصالية اليهود وإحساسهم بالتميز والتفرد». وقد ترتب على ذلك أن أصبح الحاخام هو زعيم الطائفة الدينى والعلمانى فى حين صار المعبد، بالإضافة إلى كونه مكانًا للعبادة، مركزًا للحياة الاجتماعية تُنَاقش من خلاله شئون الطائفة ويتلقى فيه الصغار تعليمهم الذى كان تعليمًا دينيًا فقط حتى ذلك التاريخ.

هكذا رأى اليهود أنفسهم، فى مجتمعاتهم المتفرقة فى أنحاء العالم والمنعزلة عن شعوبه سواء اختياريًا أو إجباريًا، يصارعون عوامل الفناء وينجحون فى المحافظة على ذاتيتهم فكان من الطبيعى أن تشق «عقدة الانعزال عن البشر» طريقًا عميقًا فى النفسية اليهودية. وسرعان ما تحولت هذه العقدة على مر السنين إلى اعتقاد راسخ لا يتزعزع بالامتياز والاستعلاء على أمم العالم أجمع، وأصبح هذا الاعتقاد فيما بعد عاملاً أساسيًا من عوامل التكوين النفسى لهذه المجموعة من البشر. ولذلك ظهرت فى تعبيراتهم اللغوية صفات أطلقوها على أنفسهم تؤكد هذا الاستعلاء الذى وصل إلى مرحلة الغرور، كما ربطوا استمرارهم «فى الوجود» برغم عوامل الفناء التى تعرضوا لها بظاهرة «الاختيار الإلهى».

قوبل هذا الاستعلاء العنصرى وعدم الاعتراف بندية الآخرين بالاضطهاد من جانب كل الشعوب التى كان اليهود يعيشون بينها، ولا يستثنى من ذلك الشعوب التى اعتنقت النظريات الليبرالية أو الاشتراكية التى كانت تعترف بالمساواة بين جميع أبناء الجنس البشرى، فالاستعلاء العنصرى اليهودى يَجذب إليه كراهية الآخرين؛ تلك الكراهية التى يتولد عنها الحقد الذى يغرى بالاضطهاد. و هذه الحلقات المتتالية جعلت اليهود يدورون فى حلقة مفرغة من النكبات وصلت إلى ذروتها فى «اللاسامية» التى تفشت كغيرها فى المجتمعات الأوروبية بسبب استعلاء اليهود ونظرتهم إلى الشعوب الأخرى.

واللاسامية كما أشرنا، هى المعادل التعبيرى لمذهب «معاداة السامية» والمقصود به «نبذ اليهود من المجتمع» أو «مناهضة اليهود». ولما كان اليهود حسب ادعاءاتهم العنصرية هم الممثلين الوحيدين للجنس السامى فى المجتمعات الأوروبية، فقد أشاعوا أن كل ما حل

بهم إنما يرجع إلى كونهم «يهودًا» وأن من يَسعَون إلى إيذائهم مصابون بداء «اللاسامية» برغم أن الثابت تاريخيًا أن العداء للسامية الذى انتشر فى الدول الأوروبية فى العصور الوسطى والحديثة إنما هو رد فعل مباشر لموقف اليهود من هذه الشعوب.

اغتيال القيصر

منذ أوائل القرن الثامن عشر أعلنت الشعوب الأوروبية رفضها للحكم الاستبدادى الذى كان يُخيم على دولها، وبدأ العلماء والفلاسفة فى بث آراء جديدة عن دور الدولة وعن حق المواطن فى إبداء رأيه فى مختلف قضايا المجتمع الذى يعيش فيه.. وقد سُميت هذه الحركة «حركة التنوير». ومن خلال تحليل الفلاسفة لشرائح المجتمع الأوروبى رأى زعماء حركة التنوير أن اليهود، بسبب انعزالهم داخل «الجيتو» وما كان يَلف حياتهم من غموض وأسرار، عبارة عن أشخاص غامضين وخرافيين ومتخلفين وأنهم بسبب كل ذلك أقل استنارة من الفلاحين الكاثوليك.

ورغم العزلة اليهودية إلا أن الأفكار الأوروبية الجديدة التى تُعبر عن حرية الإنسان، بدأت تدخل إلى تجمعات اليهود فى وسط أوروبا وبدأ البعض منهم ينادى بأنه لا معنى لانعزال اليهود عن الشعوب التى تُنادى بحب الإنسان وبالحرية. وقد تبلورت وجهة النظر هذه فى النصيحة التى أطلقها الكاتب اليهودى «موسى مندلسون» بأن على اليهود أن ينبذوا حياة وعقلية «الجيتو» وأن يندمجوا فى حياة الشعوب التى يعيشون بينها. إلا أن هذه الآراء جوبهت بمقاومة شديدة من جانب يهود شرق أوروبا الذين كانوا يسعون من خلال المنظمة الصهيونية إلى عدم الاندماج مع غيرهم لأن فى ذلك قضاءً مُبرمًا على الشخصية اليهودية التى كانت هى الأساس الأول الذى من أجله تُطالب الصهيونية العالمية بوطن قومى لليهود.. فلو اندمج اليهود مع غيرهم فى المجتمعات الأوروبية. فلن يكون هناك استعلاء يهودى يعقبه اضطهاد أوروبى، وبذلك تسقط حجة المطالبة بهذا الوطن. وقد ساعد على تأكيد وجهة النظر المنادية بعدم الاندماج ازدياد موجة اضطهاد اليهود التى عمت روسيا وشرق أوروبا على أثر حادث اغتيال القيصر ألكسندر الثانى فى مارس عام ١٨٨١ واتهام أحد اليهود بقتله.

وقد بذلت الصهيونية كل جهودها فى ظل هذه الموجة من الاضطهاد حتى حصلت على وعد بلفور عام ١٩١٧ الذى تتعهد فيه الحكومة البريطانية بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، كما استغلت الصهيونية موجة الاضطهادات النازية لتحصل من بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية على تعهد بالمساعدة فى إرساء قواعد هذا الوطن وحمايته وتأمين مستقبله واستمرار وجوده.

والطبعة الجديدة من تعبير «معاداة السامية» لم تَعد ترتبط باتخاذ موقف ضد اليهود أو ضد الديانة اليهودية، وإنما أصبحت تُطلق على كل ما يمت بصلة إلى انتقاد «إسرائيل» وسياستها. وتُبرر قيادات الحكومة اليهودية مساواتها بين معاداة السامية ومعارضة سياسة «إسرائيل» على أساس قاعدة غير عقلانية تقول «إنه بسبب أهمية دولة إسرائيل لأمن ووجود اليهود فإنه يُصبح أى انتقاد لإسرائيل بمثابة هجوم على اليهود لمجرد كونهم يهود». وفى ضوء هذه القاعدة تدعى الحكومة اليهودية أن هناك الكثير من التلميحات المعادية للسامية لا يمكن إنكارها حتى ولو صدر بعضها فى صورة مقنعة، وتعنى «إسرائيل» بهذه التلميحات «التغير الذى يطرأ على مواقف الدول والحكومات فيما يتعلق بسياستها» فمثلا ترى الحكومة الإسرائيلية أن منظمة الأمم المتحدة هى «الوعاء الذى تُطبخ فيه اللاسامية» وذلك بسبب القرارات التى تصدر عنها وفيها إدانة لتصرفاتها. ومن هنا تتهم القيادات الإسرائيلية ـ السياسية والعسكرية والفكرية ـ الصحف وشبكات الراديو والتليفزيون فى جميع أنحاء العالم بمعاداة السامية بسبب نقلها لأنباء الانتفاضة القائمة فى الأراضى العربية المحتلة وبسبب انتقاد البعض منها لتصرفات الحكومة الإسرائيلية تجاه أبناء الضفة والقطاع.. وتصف «إسرائيل» ما يكتبونه أو يتفوهون به بأنه «مُشبع بكراهية فجة وصريحة للسامية». هذا الوصف يُخالف حق تمتع أجهزة الإعلام العالمية بالحرية وبالحق الكامل فى التعبير عن رأيها فى ظل المجتمع الحر والمُنفتح الذى تعيش فيه وتعمل من خلاله.

وفى هذا السياق نقول إن بعض الذين توفرت لديهم الجرأة على انتقاد «إسرائيل» قد أدركوا فيما بعد مدى القوة الكامنة وراء اتهام شخص ما بمعاداة السامية، ففى عام ١٩٨٢ ـ مثلا ـ رشح الحزب الجمهورى الأمريكى «بول ماكلوسكى» لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا، وبعد زيارة قام بها ماكلوسكى للشرق الأوسط صرح بأن سياسات «إسرائيل» فى الشرق الأوسط ليست فى صالح المصالح الحيوية لأمريكا،

وأعلن أنه يجب على ا لإدارة الأمريكية أن تتخذ موقفًا لكبح جماح «إسرائيل» ومنعها من الاستمرار فى بناء مستوطنات جديدة فى الضفة وغزة. . على أثر ذلك وصفت الصحف الموالية لـ «إسرائيل» ماكلوسكى بأنه «من الساميين رديئى السمعة» كما نعته أحد أعضاء لجنة الشئون العامة الأمريكية / الإسرائيلية (إيباك) بأنه «يتمتع بشعور قوى معاد لليهود»، وقد نتج عن ذلك قيام الحزب الجمهورى بسحب ترشيحه لعضو الحزب ماكلوسكى.

وفى أثناء حملة الكونغرس الانتخابية لعام ٨١ / ٨٢ صرفت لجان العمل السياسية المؤيدة لـ «إسرائيل» أكثر من مائة مليون دولار فى مدينة ألينوى من أجل هزيمة «بولى فندلى» المرشح الجمهورى الذى كانت خطيئته الكبرى أنه انتقد «إسرائيل» وصرح بأنه «يجب على السياسة الأمريكية أن تكون أكثر إنصافًا فى الشرق الأوسط مما هى عليه الآن». أما الروائى العالمى «جون لوكاريه» فقد كان هدفًا لجميع الذين يرون فى مناقشاته التى تتعلق بالشرق الأوسط والتى لا تتوافق تمامًا مع مواقف الحكومة الإسرائيلية «إشارات لا سامية» وذلك بسبب روايته «الفتاة الصغيرة قارعة الطبل» التى أشار فيها المؤلف إلى أن للفلسطينيين قضية، كما وصف قتل الإسرائيليين للعرب العزل بأنه «شىء غير إنسانى بالمرة».

واليوم عندما تَشهر «إسرائيل» ومن ورائها قوى الضغط اليهودية، سلاح معاداة السامية فى محاولة منها لوقف قيام وسائل الإعلام العالمية بالتعبير عن رأيها حول أحداث الانتفاضة الفلسطينية وقضية السلام فى الشرق الأوسط. . . ولإرغام مسئولين حكوميين على السكوت عن إبداء الرأى حول نقطة حيوية تهدد أمن وسلام العالم بأسره، فإنها بذلك تسعى إلى إجبار العالم أجمع على قبول وجهة النظر الصهيونية أو التزام الصمت!! فهل ننتظر من وسائل الإعلام فى دول العالم أن ترضخ لما يهدد حرية التعبير؟ أم أن هناك أملاً فى وضع الأمور فى نصابها الحقيقى ورفض طبعة اللاسامية الجديدة!.

مجلة الدستور ـ ٢١ مارس ١٩٨٨

إسرائيل تحلم بهولوكوست نمساوية ونازية جديدة

فور تناقل الأنباء العالمية أن حزب الحرية اليمينى المتطرف قد جاء ترتيبه الثانى فى الانتخابات التشريعية التى شهدتها النمسا بعد أن حصل على ٢٢ , ٢٧٪ بعد حزب الديمقراطيين الاشتراكيين الذى حقق ٤ , ٢٢٪ وقبل حليفهم حزب الشعب المحافظ الذى لم يحصل إلا على ٩ , ٢٦٪ فقط ، اندلعت موجة من التعليقات والتحليلات السياسية الحَذرة التى أعلنت عن تخوفها من أن يضطر الديمقراطيون الاشتراكيون بعد ١٣ عاما من الحَكم المنفرد إلى التحالف مع حزب الحرية لتشكيل حكومة البلاد الجديدة مما ينبئ بحالة من عدم الاستقرار السياسى . . هذا رغم أن النمسا ليست الوحيدة على مستوى أوروبا التى يفوز فيها حزب يمينى بمراكز متقدمة فى الانتخابات التشريعية التى شهدتها القارة خلال السنوات الخمس الماضية . ويرجع هذا التخوف الحذر إلى الأفكار التى يُعبر عنها هذا الحزب الذى لا ينكر تقديره واحترامه لعدد من المبادئ التى كان يتبناها الرايخ الألمانى فى عهد هتلر .

هذه النتيجة التى حققها حزب الحرية فى النمسا (سبعة ملايين نسمة) ، وتعد الأولى له ، تعنى أن تراجع حزب الشعب إلى المركز الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سيرفع عدد نواب الحزب الأول إلى ٥٤ عضواً بعد أن كانوا ٤١ فى البرلمان السابق من إجمالى عدد المقاعد البالغ ١٨٣ مقعداً ، وهذه المقاعد الثلاثة عشر مخصومة من الحزبين الآخرين فى الوقت الذى عزز حزب الخضر موقفه ، حيث ارتفع رصيدهم إلى ١ , ٧٪ بدلا من ٨ , ٤٪ التى كانت لهم فى البرلمان السابق .

ومن المعروف أن بورج هايدر زعيم حزب الحرية وحاكم ولاية كارينتيا النمساوية كان قد أُجبر على ترك منصب الحاكم عام ١٩٩١ بسبب المديح الذى كان يكيله لأفكار

الزعيم النازى أدولف هتلر، وبسبب مشاركته فى اجتماعات ضباط العاصفة القدامى. وخلال سنوات ابتعاده قويت شوكة الحزب وزاد مناصروه، بل وتمكن الرجل من العودة إلى منصبه السابق فى الانتخابات المحلية التى شهدتها النمسا فى إبريل (١٩٩٩).

ولا يُنكر بورج هايدر مساحة التطرف التى يعتنقها كما لا يُخفى أن برنامجه الانتخابى قام على مجموعة من الركائز أهمها:

- وقف هجرة الأجانب إلى البلاد، والحد من منح حق اللجوء السياسى إلى كل من يطلبه.
- خفض الضرائب على الدخول مع تقليص الدعم الذى تقدمه الدولة للمجتمع.
- محاربة البيروقراطية والتخلص من العاملين الذين لا حاجة إليهم فى الحكومة.

هذه الركائز فى ما عدا «وقف هجرة الأجانب» عبارة عن شعارات لجأت إليها معظم الدول الأوروبية فى السنوات الأخيرة تحت ضغط الأزمات الاقتصادية للحد - على مدى السنوات العشر الماضية - من تدفق آلاف المهاجرين الذين لا يمثلون قوة إنتاجية بقدر ما يُشكلون عبئًا ماليًا واجتماعيًا على المجتمع. وهذه الشعارات تكررت فى برامج معظم الأحزاب السياسية الأوروبية، وأدت فى معظم الأحيان إلى فوزها بالانتخابات العامة، بل وأتت ببعضها إلى الحكم بعد سنوات طويلة من البقاء فى ظل المعارضة، ولكنَّ أيًا منها لم يُوصف بالتطرف، لأنه لم يتبنَّ مبدأ الوقف النهائى لهجرة الأجانب إلى بلاده، كما لم يُعبر علانية عن تقديره واحترامه علانية للأفكار التى كان يروج لها النظام الألمانى فى الثلاثينيات من هذا القرن (العشرين) وأدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ولكن الأضواء زادت فى المحيط النمساوى وعالميًا خارجه عندما استفسر نائب إسرائيلى داخل الكنيست من وزير خارجية بلاده عن التصرف الذى ستأخذ به الحكومة فى ظل نتائج الانتخابات النمساوية، وما صرح به ديفيد ليفى أن بلاده ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة النمسا إذا قام الديمقراطيون الاشتراكيون بإدخال حزب اليمين المتطرف حليفًا لهم فى الحكومة القادمة، وزاد على ذلك قائلاً: «إذا قاموا بذلك فستكون وصمة على جبين هذه الحكومة التى يُفترض فيها أنها تمثل كل الشعب

النمساوى حتى هؤلاء الذين لم يُصوتوا لهذا الحزب». وتبارى وزراء إسرائيل فى التعبير عن توجهاتهم إزاء هذه الأمور التى تُعد شأنًا داخليًا بحتًا؛ فمن قائل «احذر حكومة النمسا. لا تتحالفوا مع هذا الحزب لأن ذلك سيكون من مصلحة شعبكم ومن مصلحتكم الخاصة»، حتى شمعون بيريز وزير التعاون الإقليمى الذى يُوصف بالاشتراكى الحصيف أعلن أنه لن يُشارك فى المنتدى الذى تنظمه ندوة برونوكرايسكى العالمية للسبب نفسه.

يرى بعض المحللين الأوروبيين إمكانية استمرار التحالف القائم بين الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الشعب ولو لفترة قصيرة يعقبها إجراء انتخابات تشريعية جديدة.. ويرى البعض الآخر إمكانية تَصدر الديمقراطيين لتولى المسئولية بلا تحالف مع أحد، مع احتمال اضطرارهم إلى الاستعانة بحزب الحرية كما تقضى أصول الحكم الغربية. وفى كل هذه الأحوال، يُجمع الكل على أن أيّا من هذه الحكومات ستكون قصيرة العمر، لأن النتائج الانتخابية الأخيرة قد وضعت النمسا على طريق عدم الاستقرار السياسى المؤقت حتى تحسم انتخابات قادمة الموقف بين الأحزاب السياسية الثلاث، ويتبين بجلاء موقف حزب الحرية الحقيقى: هل هو فى تقدم مستمر؟ أم أن ما شهدته البلاد فى بداية الشهر الحالى (أكتوبر ١٩٩٩) كان كبوة؟.

ويعتمد المحللون فى توجههم هذا على أن الأصوات التى حصل عليها اليمين النمساوى المتطرف لا تمثل بأى حال من الأحوال احتجاجًا شعبيّا أو تغيرًا سياسيّا واجتماعيّا لحق بالبلاد على مدى السنوات، وإنما هى انعكاس عملى وواقعى لمطالب التغيير فى البنية السياسية النمساوية التى أصابها الشلل وأصيبت بعدم الفاعلية لعدة سنوات بعد أن استمر الائتلاف الحاكم فى موقعه أكثر مما يجب.

على المستوى الداخلى ندد بورج هايدر بالموقف الإسرائيلى ووصفه بأنه «غير متحضر ويَفتقد إلى الكياسة والتَّعقل وذو أسلوب هستيرى عفا عليه الزمن» فالأسلوب الأمثل عند اختلاف وجهات النظر ـ كما يراه ـ أن تلجأ الدول إلى مائدة المفاوضات لا إلى التهديد والوعيد، وعلق على ما صدر عن الحكومة الإسرائيلية قائلا: «كثيرون يقولون: الآن نعرف لماذا ما زال يوجد عداء للسامية فى بعض دول العالم»، أما المستشار النمساوى ڤيكتور كليما فقد اعتبر أنه من غير الصواب أن يوصف أبناء بلده

بالنازيين وقال: «إن النمسا ليست بلداً نازيًا ولا يمكن أن يوصف بذلك بعد فوز حزب الحرية فى الانتخابات التشريعية»، وعلق على فوز الحزب بالمركز الثانى بأنه جاء معبراً من جانب الناخبين الذين صوتوا له (حوالى مليون ناخب) عن عدم الارتياح للسياسات الداخلية للحكومات السابقة.

قد يرى البعض أن للصلف الإسرائيلى ما يبرره وأن درس النازى ومآسى أفران الهولوكوست ما زال يسيطر على العقلية الإسرائيلية، مما يجعله يسارع إلى تبنى الدفاع عن هذه الهجمة اليمينية الأوروبية المتصاعدة، ولكننا ننظر إلى الأمر من زاوية على قدر من الأهمية، ترتبط بـ:

١ ـ اتهام إسرائيل للعرب بالتطرف فى كل ما يتعلق بالحقوق السياسية والأمنية.

٢ ـ اعتبار الجانب الإسرائيلى كل عمل من أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل عملاً من أعمال التطرف والتعصب والإرهاب.

٣ ـ التصدى لكل تعليق عربى حكومى أو شعبى تجاه سياسات إسرائيل التعسفية والعنصرية على أنه تدخل مرفوض فى سياساتها الداخلية.

٤ ـ اتهام كل مسئول أو كاتب أو معلق عربيًا كان أو أجنبيًا بالسامية إذا صدر عنه ما يُخالف خط السياسات الإسرائيلية وما تمثله من عنصرية وتصلب وتشدد فى مجال الحقوق العربية والفلسطينية.

من هنا لن يكون مستغربًا أن نتوقع تدخلاً إسرائيليّا أكثر سفوراً وتسلطًا فى كل ما يتصل بنواحى الحياة السياسية والاجتماعية العربية ما دامت هجمتها الشرسة، ضد دول أوروبية مثل النمسا وغيرها، قد نجحت. فليس من المستبعد أن تعترض على وصول إسلاميين إلى السلطة أو تعترض على ميزانيات الدفاع أو على سياسات الأمن أو على أنشطة رياضية يفوز فيها فريق عربى على فريقها!.

صحيفة الزمان ـ ٢١ أكتوبر ١٩٩٩

وهل تقبل إسرائيل أن نُدَرّسَ مَحارقها لتلاميذنا؟

كشفت مصادر فلسطينية منذ بضعة أيام أن مسئولاً فى وزارة التخطيط والتعاون الدولى أعطى وفدًا إسرائيليّا كان يفاوضه فى نيقوسيا، موافقة مبدئية على إدراج تاريخ «المحرقة؛ أو الإبادة النازية الجماعية لليهود» ضمن المناهج التعليمية الفلسطينية اعتبارًا من العام الدراسى المقبل بعد أن تُقرها لجنة مشتركة من الجانبين!!.

الحكاية بدأت فى أوائل الشهر الماضى (إبريل ٢٠٠٠). عندما شارك وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية ووفد من الحكومة الإسرائيلية إلى جانب مجموعة من الدول العربية (مصر والأردن والمغرب وتونس) فى مؤتمر «ترسيخ السلام من خلال التعليم» الذى ترعاه المؤسسات الأمريكية من أجل إزاحة العقبات من أمام التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وكان من بين بنوده إمكانية تضمين البرامج التعليمية العربية مادة وصفية لما تعرض له اليهود من مذابح جماعية أيام الحكم النازى فى ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية.. فى هذا المؤتمر الذى دام ثلاثة أيام أعلن الدكتور أنيس القاق وكيل الوزارة المسئول فى السلطة الوطنية الفلسطينية لوزير التعليم الإسرائيلى يوسى ساريد أنه فى الإمكان تحقيق هذا الهدف عبر المناهج التعليمية العربية فى الأراضى التى تشرف عليها السلطة الوطنية.

وزير التعليم الإسرائيلى نفسه لم يسلم من النقد والذم منذ أن اقترح على الكنيست فكرة أن يتم تدريس بعض قصائد الشاعر الفلسطينى العملاق محمود درويش لقطاع من الطلبة اليهود، بل شن عليه اليمين أسوأ هجوم منذ أن شكل إيهود باراك حكومته قبل عام ونصف عام تقريبًا، مما أدى إلى اتساع نطاق الهجوم حتى ليتذكر المرء سيل اللعنات التى كان يصبها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحاق شامير على رأس

الشاعر العربى والحساسية المفرطة التى كان يشيعها ذكره فى رموز هذا التيار. وانتقلت العدوى إلى العديد من الصحف البريطانية والأوروبية والأمريكية التى تبنت الأفكار التى يبثها هذا التيار ولم تتورع عن وصف محمود درويش بأنه يُمثل السامية العربية والنازية الفنية لدى غلاة مثقفيهم فى إطار هجمتها الشرسة التى اشتعلت عند طرح هذه الفكرة فقط، وليس بسبب اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

نحن نُدين كل افتئات على حقوق الغير وحقهم فى حياة كريمة.. ونقف ضد كل أشكال العنصرية والتمييز.. ونطالب بحقوق الإنسان لكل إنسان، وفى الوقت الذى لا نُنكر وقوع المذابح الجماعية لليهود نرصد عن كثب جرائمهم العنصرية ومذابحهم الجماعية ضد الفلسطينيين، لأن مثل هذه القضايا لا يمكن أن يُصغى المهتم بها إلى طرف واحد فقط من أطرافها، خاصة إذا كانت الأطراف الأخرى تلتزم الصمت القسرى المُذل وترضى حتى الآن بسداد ديون كان يجب أن تُعدم بمضى المدة.. فى الوقت الذى يقوم فيه الطرف الوحيد بمحاربة وخنق كل صوت يظهر على السطح مخالفًا له فى الرأى والرؤية.

لذلك نُناشد السلطة الوطنية الفلسطينية بتشكيل لجنة من وزارتى التربية والتعليم والتخطيط و التعاون الدولى لدراسة كيفية تحقيق هذا المطلب، حتى لو كان المقابل تعهد حكومة باراك بالحصول على موافقة الكنيست على تدريس بعض مقطوعات من قصائد محمود درويش فى بعض السنوات الدراسية بإسرائيل، لأن هذه الخطوة ستَفرض رؤيتها على الفقرات الوصفية التى تشرح للطلاب الفلسطينيين تاريخ المحرقة من وجهة نظرها.. والعكس صحيح حيث من المشكوك فيه أن تتدخل السلطة فى اختيار المقاطع التى سيدرسها الطلبة الإسرائيليون، يضاف إلى ذلك أن النهج الإسرائيلى فى المماطلة سيُرجئ تنفيذ ما سيتم اختياره من هذه القصائد بإبداء العديد من الحجج التى سيكون على رأسها بلا شك التأكد من مصداقية السلطة فى تدريس تاريخ المحرقة قبل أن يُسمح لطلابها بالاستماع إلى فقرات من هذه الأشعار التى ستكون بكل المقاييس بعيدة عن روح المقاومة والنضال التى ميزت الشاعر الكبير.

إلى جانب ذلك هل يمكن للسلطة وللدول العربية التى شاركت فى اجتماع نيقوسيا لترسيخ السلام من خلال التعليم أن تقترح على إسرائيل أن يتم تدريس المحارق

والمذابح التى قامت بها ضد شعوبهم على التلاميذ!! وما أكثر ما قامت به من هذه وتلك سواء على أيدى عصاباتها قبل مايو ٤٨ أو بعد أن تحولت إلى دولة منذ أكثر من نصف قرن! ونعنى تحديداً الفترة التى تَمتد من تاريخ مذبحة قرية دير ياسين وما قبلها حتى تاريخ مذبحة قانا !! .

إذا تمكنت الدول العربية التى تُشارك إسرائيل فى هذه المؤتمرات التطبيعية من أن تُقنع إسرائيل بهذا المطلب العادل فسيكون من حقها (إسرائيل) فى هذا الوقت فقط وليس قبله أن يُسمح بتدريس مقدمات وأسباب المحرقة التى تعرض لها اليهود على يد حكومة هتلر النازية فى مدارس هذه الدول!! .

الأهرام ـ ٢٠ مايو ٢٠٠٠

* * *

لو كتب هذا النقد غير الإسرائيليين .. لعوقبوا

تقوم فى أميركا وحدات خاصة تابعة لجهاز المخابرات C.I.A. بتحليل كل ما ينشر حول العالم من مواد إعلامية، لاستخلاص عدة أمور أهمهما بالدرجة الأولى ما فيه نقد لسياسات واشنطن الخارجية وأسلوب إدارتها لشئونها الداخلية.. وثانيها ما يتعلق بالإرهاب دعمًا وتأييدًا ومساندة وتشجيعًا.

ولا بد أن فريقا من هذه الوحدات ينكب لساعات طوال على ما نشر حول كارثة كاترينا الطبيعية تحليلاً ونبشًا بين السطور والحروف، لمعرفة حجم الهجوم الذى قوبل به تحرك الإدارة الأمريكية لاحتواء هذه الأزمة وحجم المناصرة التى حصلت عليها.. ربما تمهيدًا لتصنيف الأنظمة والكتاب والمفكرين، كما درجت السياسات الأمريكية منذ ولاية الرئيس چورچ دبليو بوش الابن الأولى إلى فئتين معنا أو ضدنا.

لا ندرى ما حقيقة ما يُشاع من أن كل ما يصدر من وسائل الإعلام الإسرائيلية يحسب ضمن يوميات الإعلام الأمريكى.. ولسنا على يقين مما يقال من أن مراكز البحث ووحدات التحليل التابعة لجهات أمنية وغير أمنية تتعامل مع ما يصدر عن هذه الوسائل باعتباره «غير معاد» سواء اتفق مع سياسات واشنطن أو انحرف عنها درجة أو درجات، ولكننا نتساءل لوً أن ما ينشر حول كارثة كاترينا ـ كما سنورد بعض نماذجه ـ كتبه إعلامى عربى.. هل كان سيمر مر الكرام كما مرت زوبعة النقد التى فجرتها الصحافة الإسرائيلية..

يقول سيفر بلوتسكر الخبير الاقتصادى ومحلل الاستطلاعات فى صحيفة يديعوت أحرونوت. «كشفت عاصفة كاترينا فشل الرأسمالية الراسخ، فهى غير إنسانية وغير اجتماعية ولا تؤدى علمها» وبرر ذلك بأن إدارة بوش من وجهة نظره تُنفذ سياسة مالية

تزيد مما تنفقه على الرفاهية وتهمل ما يتعلق بترميم التحصينات وتقوية الجسور والسدود، وأكد أن الولايات الثلاث المتضررة تمتلك موارد كافية لمواجهة ما بعد العاصفة، ولكنها لم تفعل . . وأكد أن صورة الرعب الذى عاشه سكانها، نشر مرات ومرات كسيناريوهات من جانب خبراء وعلماء حذروا وشرحوا ونصحوا . . ولكن وزارة الأمن الداخلى لم تَقمْ بواجبها .

ويقول فى نهاية مقاله الذى نشر بتاريخ ٦ سبتمبر «انشغل المسئولون بالشجار حول الصلاحيات واتهموا بعضهم البعض أن رسائلهم الألكترونية لم تصل، وما وصل منها كان غير كاف، مما يدل على فساد فى التعيينات، لا يهمهم ما يعانيه الفقراء السود ولا يعنيهم إذا كان قد شوه صورة الديموقراطية وسود خارطة السياسة الأمريكية» . .

أما ايتان هابر الكاتب فى نفس الصحيفة فقال فى اليوم التالى «الحاجة لترميم ما أحدثه الإعصار من دمار، سيصرف نظر أمريكا عن مساعدتها الخارجية وربما تكون إسرائيل أول المتضررين من هذا القرار» . . ويَعيب على إدارة أمريكا الجمهورية أنها تقيس مواطنيها وَفْقَ مصطلح الرحمة الذى لا وجود له إلا فى دوائر المعارف فقط، ويصور الدولة التى يُطيعها العالم بأنها «تحتاج لأسبوع لكى تتمكن من تدبير وجبة ومشروب للاجئين المساكين الذين شردهم الإعصار» .

ويقارن الكاتب حالة إسرائيل بما عاشه بعض أفراد الشعب الأمريكى حيًا على الهواء فيقول «إسرائيل لا يهمها أن تنفق الملايين من خزائنها لإرضاء فئات معينة من سكانها وتترك قطاعًا كبيراً غيرهم تعصف بهم الخطوب بلا متاع» .

أما يوسى سريد عضو الكنيست ورئيس حزب ميرتس السابق فكتب فى صحيفة هآرتس يقول «چورج بوش هو بلا شك الرئيس الأكثر إخافة فى تاريخ الولايات المتحدة، وبعد أربع سنوات سيجلس البعض على ضفة نهر نيو أورليانز يتباكون على التركة التى خلفها وراءه؛ لأنها تركة بائسة» . . ومن منظور تَلمُّسه لعدم وجود رؤية واضحة للرئيس الأمريكى، يرى الكاتب أن أمريكا لا يهمهما إلا مصلحة شركاتها ولا يلفت نظرها التصحر وزيادة الجياع والمرضى والعاطلين حول العام «ما دامت شركاتها تلهث وراء الكسب بأى وبكل وسيلة» ويتوقع أنه حتى لو وصل الانهيار

العالمى إلى حافته كما هو واقع الحال فى الأمم المتحدة اليوم فلن تهتم أمريكا «كما لم تهتم واشنطن بما جرى لثلاث من ولاياتها؛ لأن الشأن الداخلى ليس من أولوياتها».

أما الكاتب توم سيحف بصحيفة هآرتس أيضا فقال «كلما تعمقت الروابط بين إسرائيل وأمريكا وزاد اعتمادنا الاقتصادى والعسكرى والسياسى على واشنطن، أصبح حلمنا مشابهًا لحلمهم خصوصًا بعد أن تبنى الكثير من الإسرائيليين الأفكار والقيم الأمريكية كنوع من الفرار من ثقافات الشرق الأوسط، وبعد أن أصبح العدد الأكبر من نخبنا مُؤَمْرَكًا، فهل بعد أن أصبحنا جزءًا من الإمبراطورية الأمريكية سنصل فى إهمالنا للشأن الداخلى إلى نفس مستوى إهمالهم وتقصيرهم»، ويحسب الكاتب تأثير إخفاقات أجهزة الأمن الإسرائيلية على علاقة حكومتها بمجتمعها ومدى عمق الكارثة التى سَتُلم بهذا المجتمع إذا أصاب الشلل وسائل الإنقاذ ويؤكد «إذا كان هناك من يتساءل اليومَ ماذا أصابكِ يا أمريكا، فلن يكون هناك من يرثى لنا»..

صحيفة الزمان ـ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥

* * *

هل سيطبق قانون معاداة السامية على مسيحيى أمريكا الإنجيليين؟!

وَقَّعَ الرئيس الأمريكى فى منتصف شهر أكتوبر (٢٠٠٤) قانونًا يلزم وزارة خارجية بلاده بـ «عمل إحصاء للأعمال المعادية للسامية حول العالم وتقويم مواقف الدول والحكومات تجاهها تمهيداً لتضمينها فى تقريرها الذى تَعدُّه سنويا عن حقوق الإنسان».

وقال أثناء اجتماع انتخابى له فى ولاية فلوريدا ـ تعد ثالث أكبر تجمع لليهود بعد إسرائيل ونيويورك ـ إن «أمريكا ستكون» متيقظة أكثر مما سبق وستعمل على أن لا تجد الأفكار القديمة المعادية للسامية وطنا لها فى العالم المعاصر؛ لأن الدفاع عن الحرية يعنى فى نفس الوقت مهاجمة الشر الذى تجسده الأعمال المعادية للسامية».

هذا القانون ليس من بين المقترحات التى انكب البيت الأبيض على دراستها وتقدم بمشروعه فيما يختص بها إلى المؤسسات التشريعية الأمريكية، بل هو واحد من صميم أفكار تلك المؤسسات (التشريعية) التى تبناها توم لانتوس العضو الديموقراطى بالكونجرس على الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية ـ والتى كُلفت بمتابعة تنفيذه ـ المتواصلة لأكثر من أربعة أشهر خشية أن يؤدى إقراره ـ فى نهاية المطاف ـ إلى توفير أجواء معاملة تفضيلية لليهود على سواهم من المجموعات العرقية والمدنية الأخرى فى الولايات الأمريكية!! خاصة وأن مكتب الهولوكوست الذى أُنْشِئَ منذ بضع سنوات ضمن إدارتها ـ المؤسسات التشريعية ـ يقوم بعمل له ثقله فى مثل هذه الحالات.

يلزم القانون الجديد وزارة الخارجية الأمريكية بما يلى:

١ ـ إنشاء إدارة مستقلة ضمن إدارتها تتولى إحصاء الأعمال المعادية للسامية من خلال التقارير التى ستُكلف السفارات الأمريكية حول العالم بتحريرها وإرسالها دوريًا إليها فى ضوء تتبعها للأفعال والانتقادات التى توجه لليهود ومؤسساتهم.

٢ ـ وضع لائحة لتحديد وتوصيف ما يمكن اعتباره «فعلاً معادياً للسامية»، ولائحة أخرى لاستراتيجية الرد الواجب على هذه الأفعال.

٣ ـ تعيين مبعوث دبلوماسى مسئول عن متابعة أنشطة هذه الإدارة فى ضوء اللوائح التى سيتم إقرارها، ويكون من حقه زيارة الدول التى تُشير إليها أصابع الاتهام للعمل على تعديل سياساتها المناهضة للسامية أو فرض عقوبات عليها!!

٤ ـ وضع تقرير سنوى مُفَصل حول «معاداة السامية على مستوى العالم» ضمن تقريرها حول حقوق الإنسان، يمهد للنظر فى أمر الدول التى تصر على ممارسة هذه المعاداة وترفض الانصياع للمقترحات التى يتقدم بها المبعوث الأمريكى الجوال!.

بعيدا عن عوامل الربط بين إقرار هذا القانون والممارسات التى تعرض لها يهود فرنسا فى منتصف العام الحالى (٢٠٠٤) والتى دفعت بإرييل شارون إلى مطالبتهم بترك وطنهم الأصلى والهجرة إلى إسرائيل مخالفًا بذلك أبسط الأعراف والتقاليد المتفق عليها..

وبعيدًا عن تفاقم حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى قد تكون قد دفعت بالرئيس بوش الطامع فى الفوز بفترة رئاسية ثانية للتوقيع على هذا القانون إرضاءً لجماعات الضغط اليهودية الأمريكية وضاربًا عرض الحائط باعتراضات وزارة خارجية بلاده.. وبعيدًا عن نجاح الإدارة الأمريكية فى إقناع منظمة الأمن والتعاون الأوروبى بالدعوة إلى عقد مؤتمرين لمناقشة انتقادات اليهود ـ عقد أولهما فى ڤيينا/ إبريل ٢٠٠٣ وعقد ثانيهما فى إبريل ٢٠٠٤ ـ وما اتخذ فيهما من توصيات بضرورة «الاهتمام بمراقبة الأعمال المناهضة للسامية وإصدار تقرير دورى عنها». دعونا نتساءل:

أليس من الأولى أن تضرب أمريكا المثل بعد إقرار هذا القانون بأن تدعو ٧٠ مليون من مسحييها الإنجليين إلى وقف حملاتهم المعادية ليس فقط لليهود ولكن لإسرائيل حتى يسقط العالم عنها وعنهم تهمة معاداة السامية؟!.. أليس من الأولى أن يدعو البيت الأبيض إلى دورة تدريبية يحضرها كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية من سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين لكى تُعَلِّمهم كيف يوقفوا ممارساتهم شبه اليومية التى تنضح بكل أشكال هذه المعاداة؟!.

الحقيقة التى لا خلاف عليها أن هذه الملايين من سكان أمريكا وعشرات الآلاف من كبار مسئوليها المنضوين تحت العديد من الكنائس يؤمنون بأسطورة دينية بالغة القدم تربط عودة المسيح فى اعتقادهم بثلاثة أمور حتمية لا بد أن تقع وتتحقق لحرث الطريق قبل هذه العودة المباركة التى ستملأ الأرض نوراً وعدلاً وسلامًا . . الأول قيام دولة لليهود فى أرض الميعاد/ فلسطين والثانى أن تمد سيطرتها على أرض إسرائيل التوراتية والثالث أن يتم بناء هيكل سليمان فى المكان الذى يقوم فيه المسجد الأقصى .

الحقيقة التى لا خلاف عليها أن الأمرين الأول والثانى تحققا ولم يبق أمام عودة المسيح المباركة إلا الإسراع ببناء الهيكل!! لذلك زادت فى السنوات الخمس الأخيرة الهبات والعطايا بملايين الدولارات لوضع مشاريع الهدم التى بدأت أولى محاولاتها عام ١٩٦٩ موضع التنفيذ وتحويل رسومات البناء التى تملك ماديّا ومعنويّا مقومات تحويل حجر الأساس الذى وضع بالقرب من المسجد الأقصى منذ عامين إلى هيكل .

وَفْقَ سيناريو الأسطورة الدينية القديمة التى تؤمن بها هذه الملايين سيُخير اليهود بعد تمام تشييد الهيكل وقبل عودة المسيح : بين التحول إلى الديانة المسيحية أو مواجهة الحرب!! المدمرة التى سيشهدها سهل محيدو (يقع بالقرب من مدينة القدس القديمة) بين قوى العدل والنور فى العالم وبين اليهود المصرين على التمسك بدينهم ورفض التحول إلى المسيحية حيث تقول الدعوات ترددها كنائسهم فى أوقات الصلاة أنها ستنتهى بإبادتهم وحرق البقية الباقية منهم أحياء! ؛ لأن المسيح فى اعتقادهم لن يعود والأرض عليها يهودى واحد!! . .

أليست هذه الأفكار أشد مناهضة للسامية من أى نهج عربى أو إسلامى تلصق به هذه التهمة ظلما وعدوانا!! . . أليست هذه الأفكار الأمريكية موثقة ومدونة وغيرها من اتهامات باطلاً ومزيفًا وينقصه الدليل المادى . . أليست هذه الأفكار المعلومة للخاصة والعامة ، أما غيرها فيحتاج إلى قرينة تبعد أصحابه عن لوائح الاتهام السياسى والحزبى والأيديولوجى وقوانين الكونجرس وتجعله قابلا للنقاش القضائى .

أليست التبرعات والهبات التى تُرسل إلى إسرائيل دوريّا بملايين الدولارات دليلاً على أن أصحابها يدعمون عملاً إرهابيّا يُدخلهم ضمن المنظمات التى تضعها وزارة العدل الأمريكية على لائحة الجماعات الإرهابية وتصادر أموالها وتحد من حركتها . .

أليست مشاهد الحرب والإبادة والحرق المتصورة فى سيناريو الأسطورة الدينية التى كان الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان يؤمن بها دليلاً على معاداة هذه الملايين مجتمعة للسامية . . أليست دعوى تطهير الأرض من اليهود بالتنصير أو بالحرق والإبادة حتى يعود المسيح ليملأها عدلاً ونوراً وسلاماً مطالب إرهابية أكثر إيلاما واضطهاداً لليهود من دعاوى الكراهية والازدراء التى يُتهم بها العرب والمسلمون .

نحن على يقين أن الشعب الأمريكى لا يسير كله وراء هذه الأفكار الغبية العمياء التى لا صلة لها بأى من الأديان السماوية أو بالحقائق التاريخية ؛ لذلك لا نضع أفراده كلهم فى سلة واحدة . . ولكننا نُطالب بأن تطبق لوائح وزارة الخارجية التى ستحدد فى المستقبل القريب مواصفات الأفعال التى ستوصف بأنها معادية للسامية ؛ والتى ستضع فى نفس الوقت استراتيجية لتحديد ردود الأفعال التى تستوجب مواجهة هذه الأفعال للقضاء عليها ومنع انتشارها ، أولاً على الجماعات الأمريكية التى تُخطط للقضاء على الدين اليهودى إما بتنصير أتباعه أو إبادتهم حرباً لأن أعضاءها أكثر معاداة للسامية حتى من الأفكار النازية التى فتحت الأبواب لاندلاع الحرب العالمية الثانية ! ! . .

صحيفة القدس العربى - ١ نوفمبر ٢٠٠٤

* * *